الهيئة العامة للاستثمار

SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

ترخيص الهيئة العامة للاستثماروارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم

سبتمبر 2019م

01 نبذة عن الهيئة

02 خدمات المُستثمرين

03 لمحة عن البيئة القانونية للاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار

نبذة عن الهيئة

01

الهيئة العامة للاستثمار

الرؤية

أن تكون المملكة إحدى الدول الأفضل أداءً في الأسواق الاستثمارية

الرسالة

تعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة، وجعلها منصة استثمارية جاذبة، ومحفزة للاستمرار والتوسع، من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام

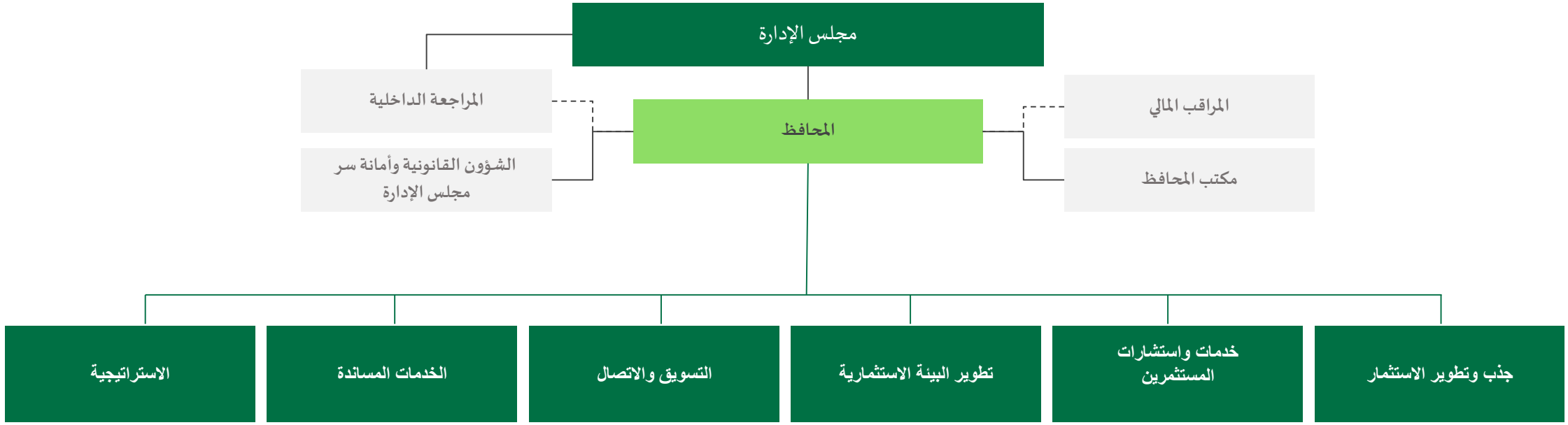

الهيئة العامة للاستثمار

مساهمة الهيئة العامة للاستثمار في تحقيق رؤية 2030

الدولة

1 تريليون

163 مليار

الإيرادات الحكومية غير النفطية

%75

%40

المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز

%5.7

%3.8

مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إجمالي الناتج المحلي

الاقتصاد

25

49

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

10

25

مؤشر التنافسية العالمي

المجتمع

30 مليونًا

8 ملايين

الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين سنويًا

مساهمة مباشرة

مساهمة غير مباشرة

الهيئة العامة للاستثمار

انطلاقًا من رؤيتنا ورسالتنا، وضعنا 5 أهداف استراتيجية

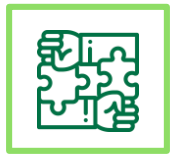

الجذب والتوسع في الاستثمارات ذات القيمة العالية

- **جذب استثمارات عالية القيمة** لدعم النمو الاقتصادي في المملكة، خصوصًا في **القطاعات الأكثر أهمية** (مثل قطاع الكيماويات)
- **المحافظة** على الاستثمارات الحالية في المملكة **والسعي لتطويرها وتوسيع نطاقها**

التسويق للهوية الاستثمارية "استثمر في السعودية"

- إبراز المملكة العربية السعودية **كوجهة استثمارية مميزة عالمية المستوى** لجذب الاستثمارات في مختلف القطاعات ذات القيمة العالية
- **تحسين مفاهيم وتصوّرات الجهات المعنية** (المستثمرون و الوسطاء و الإعلام) عن مناخ الأعمال والفرص الاستثمارية في المملكة

تسهيل ممارسة الأعمال

- مراقبة وتقييم **القدرة التنافسية** الوطنية والإقليمية وبالقطاعات الاقتصادية
- وضع الأولويات الخاصة **بالإصلاحات وتعزيز التنافسية**
- **تنسيق الجهود الوطنية** لتنفيذ وإنجاز برامج بيئة ممارسة الأعمال

تعزيز بيئة تركز على خدمة العملاء

- **تعزيز التركيز على العملاء** في نظام الاستثمار بالمملكة
- إيجاد وتقديم **خدمات مصمّمة** خصيصًا لكل مستفيد (من المستثمرين وأصحاب المصلحة الحكوميين)
- تطوير نموذج تشغيلي **يركز على العميل**

تحقيق التميّز المؤسسي

- زيادة **الكفاءة التشغيلية** للهيئة وتحسين إجراءاتها
- **تطوير نظام إدارة الأداء**
- بناء **قدرات الموظفين** ووضع خطط تطويرهم وتعزيز مشاركتهم

الهيئة العامة للاستثمار

... وحددنا لكل هدف استراتيجي مجموعة من مؤشرات الأداء لنتمكن من تحقيق مستهدفاتنا

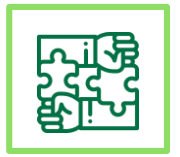

الجذب والتوسع في الاستثمارات ذات القيمة العالية

- قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- المساهمة في برامج وخدمات الرعاية اللاحقة
- الوظائف المستحدثة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

التسويق للهوية الاستثمارية "استثمر في السعودية"

- الآراء والملاحظات حول فعاليات الأعمال المنظمة بهدف الترويج للاستثمار
- الوعي بالمبادرة

تسهيل ممارسة الأعمال

- مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء (الترتيب على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال)
- معدل إنجاز الإصلاحات الرامية لتحسين بيئة الأعمال

تعزيز بيئة تركز على خدمة العملاء

- مؤشر رضا المستثمر عن خدمات الهيئة
- مؤشر رضا المستثمر عن «تجربة المستثمر»
- مؤشر رضا المستثمر عن مناخ الاستثمار

تحقيق التميّز المؤسسي

- التميّز المؤسسي الشامل

الهيئة العامة للاستثمار

حدّدنا 9 قطاعات ذات أولوية مستمدّة من رؤية 2030

- الصناعة الكيميائية
- الاتصالات وتقنية المعلومات
- الطاقة والماء
- التصنيع والمعدات
- الصحة وعلوم الحياة
- المعادن والتعدين
- النقل والخدمات اللوجستية
- السياحة والثقافة والترفيه
- القطاعات الناشئة

الهيئة العامة للاستثمار

خدمات المُستثمرين

02

الهيئة العامة للاستثمار

ينقسم جمهور الهيئة المُستهدف إلى مجموعتين

المستثمر الأجنبي
غير المتواجد في المملكة

المستثمر الأجنبي
المتواجد في المملكة

المستثمر المحلي

المستثمرون

المطوّر الوطني

المطوّر القطاعي

المطوّر الإقليمي

الجهات الحكومية المعنيّة بالتطوير

الهيئة العامة للاستثمار

تبدأ رحلة الهيئة من لحظة توفير بيئة استثمارية تنافسية، وتستمر حتى تقديم خدمات الرعاية اللاحقة

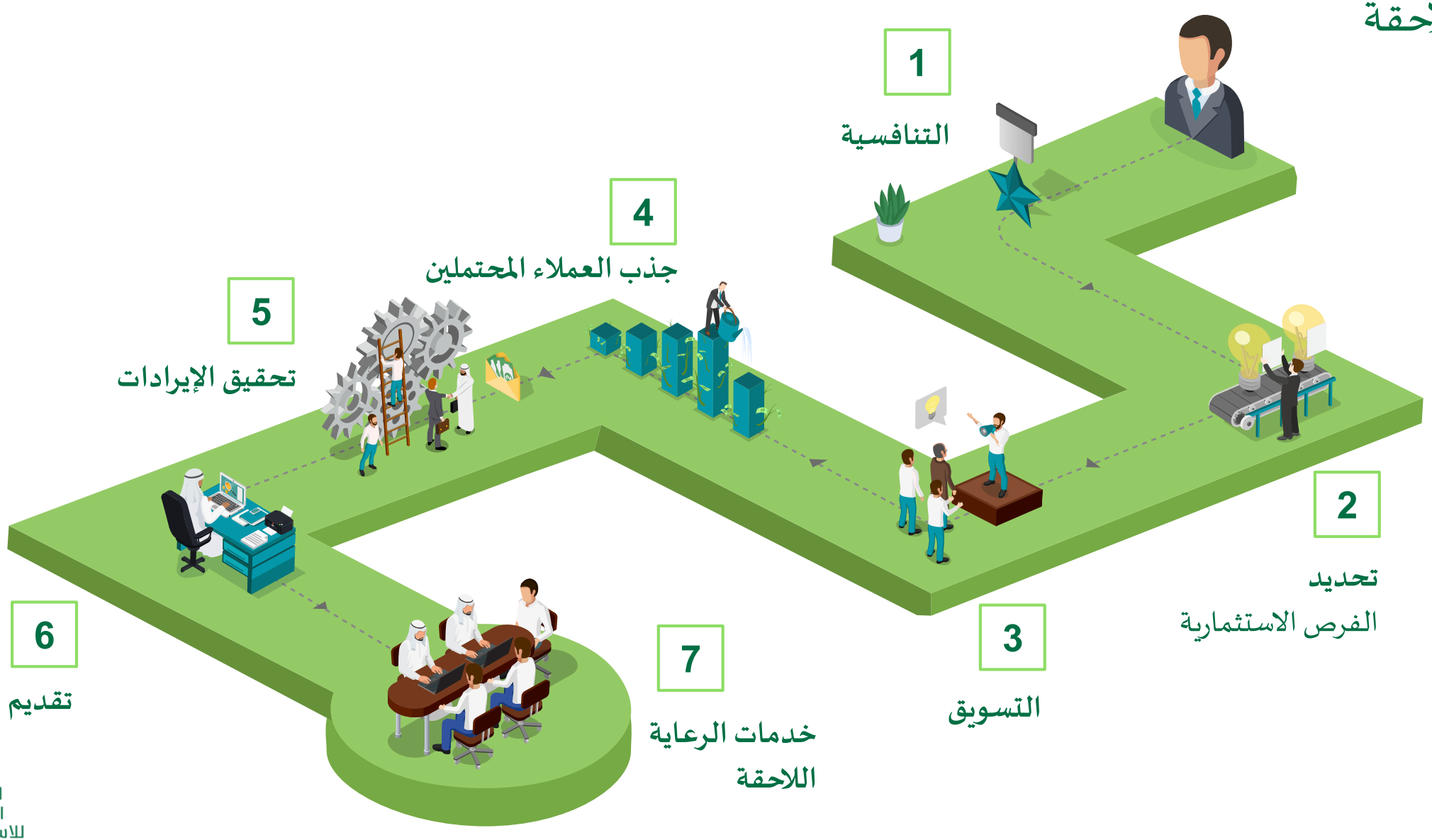

الهيئة العامة للاستثمار

خدمات واستشارات المستثمرين

لمحة عامة

- تطوير الأنظمة والإجراءات
- تحسين بيئة الاستثمار
- تعزيز التواصل الشفّاف مع المستثمرين
- الاستجابة لاستفسارات وشكاوى المستثمرين

المبادرات

- إطلاق خدمات ما بعد الاستثمار ذات القيمة العالية (خدمات المساعدة في التأسيس)
- تأسيس مركز اتصال متعدد القنوات والوظائف
- ضمان جودة المورد (على سبيل المثال، تحديد المتطلبات، وتطوير اتفاقيات مستوى الخدمة)
- تعزيز الخدمات المقدّمة (على سبيل المثال، الخدمة الفورية لعملية «تجديد التصاريح» وخدمات رقمية أخرى)، بدعمٍ من برنامج تكنولوجيا المعلومات والتحوّل الإلكتروني)
- استكشاف إمكانيات الحدّ من التسجيل والتفتيش
- تبسيط وتحديث خدمات الترخيص (على سبيل المثال، التراخيص العالمية وخدمات برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسِّر»)

الإنجازات

الصفقات المبرمة (الربع الأول والربع الثاني) بالريال السعودي

3.2 مليار

0.86 مليار

2.7 مليار

6.4 مليار

4.3 مليار

1.3 مليار

2 مليار

عدد التراخيص الجديدة

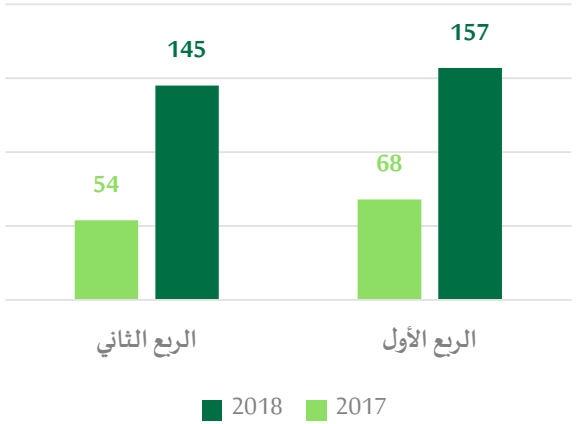

إصدار ترخيص

10 ساعات > 3 ساعات

تجديد ترخيص

7 ساعات > 20 دقيقة

عدد الوثائق المطلوبة

4 > 2

الهيئة العامة للاستثمار

لمحة عن البيئة القانونية للاستثمار

03

الهيئة العامة للاستثمار

تطوير البيئة الاستثمارية

لمحة عامة

- زيادة كفاءة الخدمات المقدّمة للمستثمرين
- تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين وتسهيل إجراءاتهم
- إعداد وتطوير الدراسات القطاعية
- استحداث برامج وخطط للاستثمارات طويلة الأجل

المبادرات

- استحداث حلول تقنية مستدامة لإدارة الإصلاحات (مثل إدارة علاقات العملاء)
- إنشاء لوحة متابعة لإعداد وإصدار التقارير التنافسية
- تحليل وتقييم تقارير القدرة التنافسية (الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومجلس التنمية الاقتصادية والمعهد الدولي للتنمية الإدارية)
- وضع خطط الإصلاح السنوية بالتعاون مع اللجان المعنيّة
- إجراء تحليلات القدرات التنافسية الإقليمية والقطاعية
- تنفيذ خطة اتصال شاملة

النقلة النوعية كانت في قرار713

تعميم الديوان الملكي رقم 56071 بتاريخ 2-12-1438هـ وقرار مجلس الوزراء رقم 713 بتاريخ 30-11-1438هـ

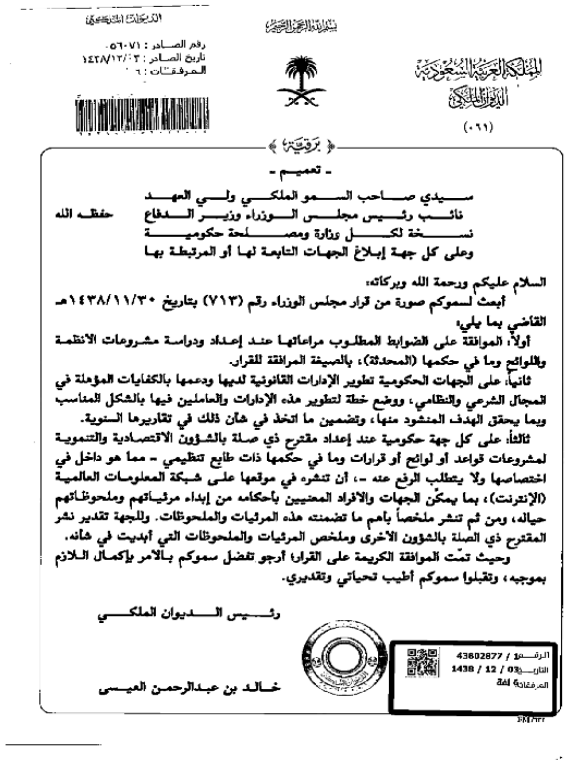

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي
(٠٦١)

الديوان الملكي
رقم الصادر : ٥٦٠٧١
تاريخ الصادر : ١٤٣٨/١٢/٠٢
المرفقات : ٠

برقية

- تعميم -

سيدي صاحب السمو الملكي ولي العهد
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أبعث لسموكم صورة من قرار مجلس الوزراء رقم (٧١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٣٠هـ القاضي بما يلي:

أولاً: الموافقة على الضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها (المحدثة)؛ بالصيغة المرافقة للقرار.

ثانياً: على الجهات الحكومية تطوير الإدارات القانونية لديها ودعمها بالكفايات المؤهلة في المجال الشرعي والنظامي، ووضع خطة لتطوير هذه الإدارات والعاملين فيها بالشكل المناسب وبما يحقق الهدف المنشود منها، وتضمين ما اتخذ في شأن ذلك في تقاريرها السنوية.

ثالثاً: على كل جهة حكومية عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي - مما هو داخل في اختصاصها ولا يتطلب الرفع عنه -، أن تنشره في موقعها على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بما يمكّن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حياله، ومن ثم تنشر ملخصاً بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات. وللجهة تقدير نشر المقترح ذي الصلة بالشؤون الأخرى وملخص المرئيات والملحوظات التي أبديت في شأنه.

وحيث تمّت الموافقة الكريمة على القرار؛ أرجو تفضل سموكم بالأمر بإكمال اللازم بموجبه، وتقبلوا سموكم أطيب تحياتي وتقديري.

رئيس الديوان الملكي

خالد بن عبدالرحمن العيسى

الرقم / 43602877
التاريخ 03 / 12 / 1438
المرفقات 1 مرفق

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم : (٧١٣)
وتاريخ : ١٤٣٨/١١/٣٠هـ

قرار مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ١٩٤٩٥ وتاريخ ١٤٣٧/٤/٢٠هـ، المتعلقة باقتراح تعديل الضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها.

وبعد الاطلاع على الضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٥) وتاريخ ١٤٣٥/٦/٢١هـ.

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٩٥٦) وتاريخ ١٤٣٧/١٠/٢١هـ، والمذكرتين رقم (٧٣٠) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١٤هـ، ورقم (١١٢٨) وتاريخ ١٤٣٨/٩/١١هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١١-٤٢/٣٨/د) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٢٤هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٤٥١) وتاريخ ١٤٣٨/١٠/٢٥هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً: الموافقة على الضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها (المحدثة)، بالصيغة المرافقة.

ثانياً: على الجهات الحكومية تطوير الإدارات القانونية لديها ودعمها بالكفايات المؤهلة في المجال الشرعي والنظامي، ووضع خطة لتطوير هذه الإدارات والعاملين فيها بالشكل المناسب وبما يحقق الهدف المنشود منها، وتضمين ما اتخذ في شأن ذلك في تقاريرها السنوية.

ثالثاً: على كل جهة حكومية عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي - مما هو

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

(٢)

قرار مجلس الوزراء

داخل في اختصاصها ولا يتطلب الرفع عنه -، أن تنشره في موقعها على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بما يمكّن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حياله، ومن ثم تنشر ملخصاً بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات. وللجهة تقدير نشر المقترح ذي الصلة بالشؤون الأخرى وملخص المرئيات والملحوظات التي أبديت في شأنه.

نائب رئيس مجلس الوزراء

الهيئة العامة للاستثمار

أولًا: الموافقة على "الضوابط المطلوب مُراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها (المُحدّثة)"بالصياغة المُرافقة للقرار:

- على الجهة الحكومية عند رفع مُقترح إلى رئيس مجلس الوزراء لمشروعات أنظمة ولوائح وما في حكمها أو تعديل النافذ منها، القيام بالآتي:

- التأكد من توافق المُقترح مع الرؤى والخطط والاستراتيجيات المعتمدة.
- رفع تصوّر مُتكامل عن المُقترح إذا كان يتضمن فكرة جديدة لمشروع نظام أو لائحة أو ما في حكمهما، إلى مجلس الشؤون السياسية والأمنية أو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -بحسب الاختصاص- لأخذ التوجّه المبدئي.
- تقديم مذكرة توضيحية تتضمن الآتي:
  - بيان السند النظامي لاختصاصها بطلب إصدار المُقترح، والأسباب التي دعتها إلى إعداده.
  - شرح لمواد المشروع بشكل واضح.
  - الهدف من المشروع وعناصره الرئيسة والأسباب التي دعت الجهة إلى إعداده.
  - نبذة عن التشريعات والتجارب الدولية التي استُفيد منها عند إعداده، وأهم النصوص النظامية الواردة في تلك التشريعات.
  - بيان الآثار المالية والاقتصادية والوظيفية المُتوقعة التي قد تنتج عند تطبيقه بشكل محدد. بما في ذلك ما يقع منها على منشآت القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة إلى بيان الآثار الاجتماعية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في هذا الشأن.
  - جدول يتضمن بيانًا بالأنظمة والأوامر الملكية، وقرارات مجلس الوزراء، والأوامر السامية التي سيترتب على صدور المُقترح إلغاؤها أو تعديلها، وما يقابلها من أحكام مُقترحة، مع ذكر أسباب ذلك.
  - الاتفاقيات الدولية (وما في حكمها) التي تكون المملكة طرفًا فيها ذات العلاقة المباشرة بالمُقترح، وما تضمنته من التزامات على المملكة.

ثانيًا: على الجهات الحكومية القيام بما يلي:

1. تطوير الإدارات القانونية لديها ودعمها بالكفايات المؤهلة في المجال الشرعي والنظامي.
2. وضع خطة لتطوير هذه الإدارات والعاملين فيها بالشكل المناسب وبما يحقق الهدف المنشود منها.
3. تضمين ما اتُخذ في شأن ذلك في تقاريرها السنوية.

ثالثًا: على كل جهة حكومية عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي مما هو داخل في اختصاصها ولا يتطلب الرفع عنه الآتي:

1. نشر المُقترح في موقعها على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).
2. تمكين الجهات والأفراد المعنيين بأحكام المُقترح من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حياله.
3. نشر ملخص بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات.

نتائج تطبيق القرار على أرض الواقع

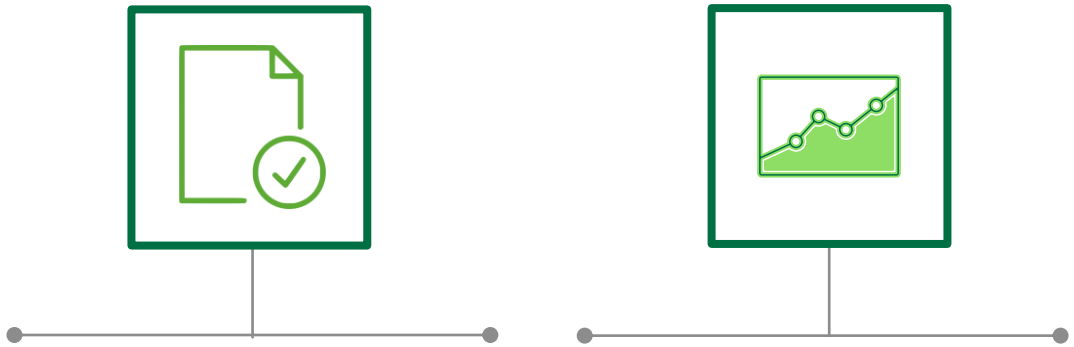

الإسهام في تحسين
تنافسية البيئة
الاستثمارية في المملكة

تعزيز مبدأ الشفافية

قائمة بأهم الأنظمة ومشاريعها وما في حكمها ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي والتنموي التي شاركت الهيئة في دراستها خلال العامين 2017 – 2018م

الأنظمة التي صدرت	الأنظمة قيد الدراسة
نظام مزاولة المهن الهندسية	مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية
نظام تطبيق كود البناء السعودي	نظام الشركات المهنية
ضوابط إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها	تعديل بعض مواد نظام العمل
نظام ضريبة القيمة المضافة	تعديل بعض مواد نظام المؤسسات الصحية الخاصة
اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم	مشروع نظام التجارة الإلكترونية
تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية	مشروع نظام التوثيق
اعتماد الوسائل الإلكترونية في إجراءات تبليغ الخصوم	تعديل بعض مواد نظام استيراد المواد الكيمائية وإدارتها

شكراً لكم

@SAGIAgov